

EOJM

المركز المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media



الدعم القانوني للصحفيين

(سبتمبر 2020)

(النشرة الشهرية)

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج المساعدة والدعم القانوني

إعداد وتحرير

مصطفى محمود

هيثم عمران

مراجعة

إيمان عبد الفتاح

تصميم

إبراهيم صقر

يتعرض الصحفيون للانتهاكاتِ عدة؛ منها ما قد يُهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسرهم، ويعرضهم للخطر، أو يتركهم لمصير مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتدرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قبل المؤسسات التي يعملون بها، كالفصل التعسفي، أو من قبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز، أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسلام العام، وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولا شك في أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين، يُمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعماً لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يُدافع عنهم، وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة إلى الصحفيين والإعلاميين، للتذكرة بأنكم لستم وحدكم، وأننا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا للانتهاكات -بحكم عملهم في المهنة- حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة، والالتزام بالمهنية قدر المُستطاع، والعمل دون خوفٍ أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق، وإيمانًا منَّا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيرًا يُدافع عنهم، وعن حريتهم، ويُقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين، في جمهورية مصر العربية.

مقدمة

أولاً: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين، التي استجبت أو التي مازالت متداولة أمام المحاكم، وآخر التطورات بها، وصور الدعم التي قدمتها وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا؛ حيث يُقدم المرصد 3 أنواع من الدعم:

• **الدعم القانوني المباشر:** التمثيل القانوني للصحفيين، عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي عنهم، وإعداد المذكرات، والأوراق القانونية، وتقديم المستندات اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها، والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين، بكافة طرق الطعن.

• **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق التواصل مع محاميي الصحف والصحفيين، وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محامييها، لتقديم المساعدة القانونية، أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكلٍ دوري.

• **المتابعة الإعلامية:** وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين، الذين لم يتمكن من التواصل المباشر، أو غير المباشر معهم، أو مع محامييهم، والنشر بشكلٍ دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن ثم فإنه من خلال هذه النشرة؛ نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين، والتي تم اتخاذ إجراءاتٍ بشأنها، في الفترة من 1 إلى 30 سبتمبر 2020، ثم نقوم بعرض القضية، والتطورات التي حدثت بها، والدور الذي قام به "المرصد" تجاه هذه القضية، وتنتهي النشرة باستنتاجاتٍ وخاتمة.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر سبتمبر.

الأسبوع الأول (1 - 7 سبتمبر)

1- رقم القضية: (215 لسنة 2020) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى دياب.

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي جريدة الفجر سابقًا.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ الصحفي في سبتمبر 2019، بفصله تعسفيًا من موقع اليمن العربي، التابع لجريدة الفجر، وحين توجه لمقر الجريدة للحصول على مستحقاته المالية فوجئ بمنعه من الدخول، ولذلك تقدم الصحفي بمحضر إثبات حالة بتقديم شكوى في مكتب العمل، وشكوى في التأمينات، وحين تعذر مكتب العمل للوصول إلى تسوية ودية تم إطالة الدعوى للمحكمة العمالية المختصة، وتحدد لنظرها جلسة 26 فبراير 2020، أمام الدائرة 10 عمال بمحكمة جنوب الجيزة.

الطلبات: قدمت محامية المرصد طلب بالتأجيل للاطلاع على ما قُدم من محامي المدعي عليه. الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية. مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، إذ قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة. آخر تطورات القضية: في 2 سبتمبر 2020، قررت الدائرة 10 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية، تأجيل الدعوى إلى 7 أكتوبر 2020 وذلك للإعلان بالتحقيق.

2- رقم القضية: (3298 لسنة 2018) عمال كلي جنوب القاهرة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: علي رزق.
المهنة بالتفصيل: محرر صحفي وديسك بمؤسسة بدار الهلال.
نوع جهة العمل: صحيفة مصرية حكومية.

تفاصيل القضية: المدعي الأول صحفي بمؤسسة دار الهلال منذ عام 2013/1/8، ومؤمن عليه بالتأمينات الاجتماعية، وزوجته المدعية الثانية تعمل لدي المؤسسة بوظيفة محررة صحفية منذ عام 2016، وبتاريخ 23/10/2018 قامت مؤسسة دار الهلال بفصلهم تعسفيًا دون تحقيق معهما أو العرض على المحكمة أو نقابة الصحفيين ولأسباب كيدية لا تتعلق بصالح العمل ولا تمت بأي صلة للقانون أو لوائح العمل، مما حدا بهما إلى التقدم بشكوى لمكتب العمل الذي بدوره أحالها للمحكمة.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 15 عمال كلي الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، وتتابع الوحدة القانونية للمرصد جلسات الدعوى الموضوعية، وكذلك جلسات مكتب الخبراء، وتقديم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 2 سبتمبر 2020، قرر مكتب خبراء وسط القاهرة، تأجيل جلسة الخبراء إلى 21 سبتمبر 2020 لتقديم المذكرات والمستندات.

وفي 21 سبتمبر قرر مكتب الخبراء غلق باب المناقشة، وانتظار ورود التقرير إلى المحكمة.

3- رقم القضية: (586) لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: هيثم حسن .

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة المصري اليوم.

نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

تفاصيل القضية: في ساعة مبكرة من صباح الأربعاء، الموافق 12 مايو 2020، توجهت قوة أمنية إلى منزله بحي دار السلام، مكونة من مدرعة عسكرية وسيارة ملاكي بداخلها فردين ادعوا أنهم من قسم شرطة دار السلام، وسألوا عليه شقيقه "محمد"، الذي كان متواجداً أسفل المنزل وطالبوا منه الإتصال تليفونياً بهيثم، وإخباره أنه مقبوض عليه لكسره حظر التجوال، وعندما نزل هيثم تم القبض عليه، وقالوا إنهم قاموا باصطحابه لقسم دار السلام، ولكنهم عندما توجهوا للسؤال عنه لم يجدوه. ثم ظهر بنيابة أمن الدولة على ذمة القضية رقم 586 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا وخضع للتحقيق ووجهت له النيابة تهمة الانضمام لجماعة إرهابية والإمداد والتمويل ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي، وقررت النيابة حبسه احتياطياً 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بشأنها قرار حتى الآن، ويتم النظر في تجديد حبسه.

مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامو الوحدة القانونية بتقديم الدعم القانوني للصحفي وبمتابعة جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة.

آخر تطورات القضية: في 7 سبتمبر 2020، قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس المتهم 15 يوم على ذمة التحقيق في القضية.

4- رقم القضية: (586) لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: سامح حنين .

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة الكرامة وعضو نقابة الصحفيين ومخرج محتوى.

نوع جهة العمل: صحفي حر.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيا على ذمة التحقيقات.

تفاصيل القضية: بتاريخ 15 مايو 2020 أُلقي القبض على الصحفي من منزله في منطقة وسط البلد دون إبداء أية أسباب، وقاموا باصطحابه إلى مكان لا يعلمه. وفي صباح اليوم التالي؛ عُرض على نيابة أمن الدولة العليا والتحقيق معه في غياب محاميه، ودون انتداب محامي في القضية رقم 586 لسنة 2020 حصر أمن دولة، ووجهت إليه اتهامات الانضمام إلى جماعة ارهابية، ارتكاب جريمة من جرائم التمويل، ونشر أخبار وبيانات كاذبة. وقررت حبسه 15 يوم.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بِشأنها قرار حتى الآن، ويتم النظر في تجديد حبسه.

مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامو الوحدة القانونية بتقديم الدعم القانوني للصحفي وبمتابعة جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة.

آخر تطورات القضية: في 7 سبتمبر 2020، قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس المتهم لمدة 15 يوم.

5- رقم القضية: (840 لسنة 2019) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: إسلام فارس.

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة الوفد.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة .

تفاصيل القضية: الصحفي كان يعمل محرراً بجريدة الوفد من مايو 2015، ويتقاضى أجر 700 جنية شهرياً كأجر أساسي، ولم يحصل طوال فتره عمله على أي علاوات أخرى، إلا أنه بتاريخ 18 مارس 2019 تم إبلاغه بفصله دون إبداء أي أسباب مشروعة، وحرر الصحفي محضر إثبات حالة تحت رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، وتحرير شكوى بمكتب التأمينات الدقي، وتم تحويل الشكوى إلى اللجنة القضائية، التي قيدت الدعوى برقم 840 لسنة 2019 عمال.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية. **مجهودات المؤسسة في القضية:** المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، فقد قامت الوحدة القانونية بتقديم الاستشارات القانونية للصحفي، وبناءً عليها قام الصحفي بتحرير محضر إثبات حالة ضد الجريدة تحت رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، وحرر شكوى بمكتب تأمينات الدقي لإثبات علاقة عمله مع الجريدة والتأمين عليه، وقيد الطلب برقم 6178 في مكتب تأمينات الدقي مقر الجريدة، ولتعذر التسوية تم إحالة الشكوى للمحكمة العمالية المختصة ضد (الجريدة)، وقيدت الدعوى برقم 840 لسنة 2019 عمال كلي الجيزة، وتحدد لنظرها جلسة الخميس 17 يونيو 2019، وقام محامي المرصد بحضور جلسات الدعوى أمام المحكمة، وقد أُحيلت القضية لمكتب خبراء وزارة العدل (مكتب شمال الجيزة)، وتتم المتابعة من قبل الوحدة القانونية بصفة دورية بمكتب الخبراء لتحديد أول جلسة للمناقشة وتقديم المستندات ومذكرات الدفاع. **آخر تطورات القضية:** في 8 سبتمبر 2020، قررت الدائرة 10 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية، تأجيل الدعوى إلى 3 نوفمبر 2020 وذلك لورود التقرير.

6- رقم القضية: (3793 لسنة 2019) عمال كلي جنوب القاهرة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عمرو الكاشف.

المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة وكالة أنباء الشرق الأوسط.

نوع جهة العمل: صحيفة قومية.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة؛ عندما فُوجئ الصحفي بدعوي مُقامة ضده، بعرض أمر فصله على المحكمة العمالية، حيث إنه كان يعمل في الجريدة بعقد عمل اعتبارًا من 1 فبراير 2010 وحتى 29 يونيو 2011 بوظيفة محرر صحفي، وعُين بصفة دائمة اعتبارًا من 30 يونيو 2011، براتب شهري 270 جنيه، قُدمت شكوى في مكتب العمل بمنطقة عابدين في 18 نوفمبر 2019 برقم 194 لعرض أمر فصله عن العمل، وذلك لتغيبه عن العمل بدون مبرر مشروع، من تاريخ 21 أكتوبر 2019 (جدير بالذكر أن الصحفي كان مقيد الحرية من تاريخ 21 أكتوبر 2019 وحتى 4 يناير 2020، على ذمة القضية رقم 18303 لسنة 2019 جنح شبين الكوم، وهذه القضية كان قُدد لنظرها جلسة 24 فبراير 2020، وبعدها أُحيلت القضية للمحكمة).

الطلبات: رفض الدعوي المُقامة ضد الصحفي، والمُطالبة بتعويض مادي، ومستحقاته المالية عن الضرر المادي والأدبي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 15 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسات نظر الدعوى، وإتمام الأوراق القانونية اللازمة. **آخر تطورات القضية:** في 13 سبتمبر 2020، قررت الدائرة 15 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية، التأجيل لجلسة 4 أكتوبر 2020 لإعلان نقابة الصحفيين بالدعوى الفرعية.

7- رقم القضية: (4840 لسنة 136 ق) استئناف عالي عمال الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود عبد الباقي.

المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة "العالم اليوم".

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: فوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلهم تعسفيًا من قبل إدارة الجريدة، إذ بدأت الأزمة في 31 أغسطس 2014، حين تم إغلاق الجريدة دون إبلاغ نقابة الصحفيين، والعمالين بالجريدة، وهو ما يعد إجراءً غير قانوني. وظل العاملون بالجريدة يعملون بها دون علمهم بإغلاقها، حتى عام 2018، حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي، منذ أغسطس 2014. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة، لإثبات واقعة استمرار العمل بها، وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات، التابع لمقر الشركة، وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين، وطردهم من مقر الجريدة، وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب. وقد تم تحرير محضر بالواقعة قُيد برقم 9268 لسنة 2018 إداري العجوزة، لإثبات واقعة الفصل التعسفي، والتعدي عليهم بالضرب والسب، إلا أنهم فوجئوا بتحرير محضر ضدهم بتهمة تعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة، وحرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي، وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 2، استئناف عالي عمال الجيزة، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، وقد حضر أحد محامي "المؤسسة" مع صحفيي "العالم اليوم" منذ بدء الواقعة، وتابع تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل حتى إحالة الدعوى إلى المحكمة، وقام بالحضور أمام محكمة أول درجة، إلى الاستئناف، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم المستندات، والأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 14 سبتمبر 2020، قررت الدائرة الثانية استئناف عالي عمال، تأجيل نظر القضية لجلسة 14 ديسمبر 2020، لإعلان المدعي عليهم الثاني والثالث بالأجل الإداري.

8- رقم القضية: (839 لسنة 2019) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: شريف رجائي.

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة الوفد.

نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: الصحفي كان يعمل محرراً بجريدة الوفد من مايو 2015، ولم يحصل طول فتره عمله علي أي علاوات طيلة فترة عمله، إلا أنه بتاريخ 18 مارس 2019 تم ابلاغه بفصله دون إبداء أي أسباب مشروعة، وبناءً عليه حرر الصحفي محضر اثبات حالة تحت رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، وتحرير شكوي بمكتب التأمينات الدقي، وتم تحويل الشكوى إلي اللجنة القضائية، وقيدت الدعوي برقم 839 لسنة 2019 عمال كلي جنوب الجيزة، وتحدد لنظرها جلسة الخميس 13 يونيو 2019، بالإضافة الي لجوء المدعي إلي مكتب تأمينات الدقي لإثبات علاقة عمله مع الجريدة والتأمين عليه، وقيد الطلب برقم 6178 في مكتب تأمينات الدقي .

الطلبات: التعويض عن فصل تعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي جنوب الجيزة، المنعقدة بمحكمة الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم شكوى في مكتب العمل بواقعة الفصل وعلى ذلك قام مكتب العمل بإحالة القضية الي المحكمة المختصة، ويتم حضور جلسات الدعوى وكذلك جلسات مكتب الخبراء وتقديم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 14 سبتمبر 2020، قرر مكتب خبراء جنوب الجيزة، تأجيل جلسة الخبراء تأجيل إداري لجلسة 4 أكتوبر، للمناقشة وتقديم المستندات والمذكرات، وللانتقال إلى مقر الجريدة بصحة الخير.

9- رقم القضية: (837 لسنة 2019) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة/الإعلامي/ة: أحمد إمام زكي.

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي بجريدة الوفد.

نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: الصحفي كان يعمل محررًا بجريدة الوفد من مايو 2015، ولم يحصل طول فتره عمله على أي علاوات طيلة فترة عمله، إلا أنه بتاريخ 18 مارس 2019 تم إبلاغه بفصله دون إبداء أي أسباب مشروعة، فقد حرر الصحفي محضر إثبات حالة تحت رقم 1827 لسنة 2019 إداري الدقي، وتحرير شكوى بمكتب التأمينات الدقي، وتم تحويل الشكوى إلى اللجنة القضائية، وقيدت الدعوى برقم 837 لسنة 2019 عمال كلي جنوب الجيزة، وتحدد لنظرها جلسة الخميس 13 يونيو 2019، بالإضافة إلى لجوء المدعي إلى مكتب تأمينات الدقي، لإثبات علاقة عمله مع الجريدة والتأمين عليه، وقيد الطلب برقم 6178 في مكتب تأمينات الدقي مقر الجريدة.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي جنوب جيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم شكوى في مكتب العمل بواقعة الفصل، ومن ثم قام مكتب العمل بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة، ويتم حضور جلسات الدعوى، وكذلك جلسات مكتب الخبراء، وتقديم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 14 سبتمبر 2020، قرر مكتب خبراء جنوب الجيزة تأجيل جلسة الخبراء تأجيل إداري إلى جلسة 4 أكتوبر للمناقشة، وتقديم المستندات والمذكرات، والانتقال إلى مقر الجريدة بصحبة الخبير.

10- رقم القضية: (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: يسري مصطفى.
المهنة بالتفصيل: محرر بموقع صحيفة 'تواصل' الإلكترونية السعودية، والمندوب الإعلامي لجريدة الحرية والعدالة بالرئاسة والبرلمان سابقًا.

نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.
الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات، بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (طرة سابقًا).

تفاصيل القضية: بتاريخ 16 أبريل 2019، قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على 'يسري' من مطار القاهرة، أثناء توجهه لأداء مناسك العمرة بالمملكة العربية السعودية، وظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، في 3 يوليو 2019، وتم التحقيق معه بالقضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلاميًا بـ 'المحور الإعلامي لجماعة الإخوان'، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، ولم يتم استدعاء الصحفي لاستكمال التحقيقات مرة أخرى، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور، بث ونشر أخبار كاذبة. الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم تجديد حبسه أمامها، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب. جهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامي 'المرصد' بالحضور مع الصحفي، منذ أول جلسة تجديد، ويقدم الدفاع الشفهي والكتابي، والطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه.

آخر تطورات القضية: في 15 سبتمبر 2020، قررت الدائرة الخامسة جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، تجديد حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

11- رقم القضية: (3693 لسنة 137ق) استئناف عالي عمال الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: صفاء عبد الرازق.

المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة "اليوم السابع" سابقاً.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عملت الصحفية كمحررة بجريدة اليوم السابع، التي تصدر عن المؤسسة المصرية للصحافة، وذلك من 1 مايو 2013، حتى 8 يونيو 2014، ليتم فصلها تعسفياً، ومن ثم أقامت الدعوى رقم 2046 لسنة 2014 عمال كلي الجيزة 127 لسنة 2015، ضد كلاً من رئيس مجلس إدارة جريدة اليوم السابع بصفته، والممثل القانوني للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصفته. وصدر الحكم في الدعوى بتاريخ 26 أكتوبر 2017، وقضى منطوقه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعي عليه الثاني "هيئة التأمينات"، لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وبثبوت علاقة العمل بين المدعية والمدعى عليه الأول من الفترة 1 مايو 2013 وحتى 8 يونيو 2014. وتم رفع استئناف وتم رفضه وتأييد حكم أول درجة. وتم رفع هذه الدعوى وطالبت فيها باحتساب الفترة التأمينية لها عن المدة من 1 مايو 2013 وحتى 8 يونيو 2014، واستخراج البرينت التأميني بوظيفة محررة صحفية.

الطلبات: إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 25 استئناف عالي عمال الجيزة بمحكمة شمال الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة، وتم طلب حجزها للحكم من قبل محامية المرصد وذلك لاكتمال شكلها القانوني والموضوعي.

آخر تطورات القضية: في 15 سبتمبر 2020، قررت المحكمة تأجيل الدعوى إلى جلسة 17 ديسمبر لضم المفردات.

12- رقم القضية: (741 لسنة 2020) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد بكر.

المهنة بالتفصيل: مصحح لغوي بقسم التصحيح اللغوي بجريدة التحرير سابقًا .

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: الصحفي كان يعمل لدي جريدة التحرير (مؤسسة التحرير للنشر والطباعة والتوزيع الصحفية)، منذ 2015/7/21 حتى عام 2020، وفوجئ الصحفي بفصله تعسفيًا 2020/2/17، برغم وجود عقد عمل يحدد تلقائيًا كل عام، وحاول مرارًا وتكرارًا معرفة السبب وتسوية الأمر - بشكل ودي - لكن الجريدة لم تحرك ساكنًا، بالإضافة إلى التعدي عليه بالضرب وسط جموع من البشر، مما دفعه إلى تحرير محضر ضد الجريدة، وتحرير شكوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي، وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.

الطلبات: التعويض عن فصل تعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي جنوب الجيزة، المنعقدة بمحكمة الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم شكوى في مكتب العمل بواقعة الفصل، بناءً عليه قام مكتب العمل بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة، ويتم حضور جلسات نظر الدعوى، وتقديم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 16 سبتمبر، قررت الدائرة 10 عمال كلي جنوب الجيزة، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة، التأجيل لجلسة 11 نوفمبر للإعلان بصورة من الصحيفة.

13- رقم القضية: (558) لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد علام .

المهنة بالتفصيل: صحفي ومعد برامج تلفزيونية.

نوع جهة العمل: صحفي حر.

الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيا على ذمة التحقيقات.

تفاصيل القضية: تم القبض عليه يوم 21 إبريل من إحدى قري مدينة العياط بمحافظة الجيزة، وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا يوم الإثنين الموافق 27 إبريل، والتي أصدرت قرارًا بحبسه 15 يوما على ذمة التحقيق في القضية رقم 588 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا، بتهم نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والانضمام إلى جماعة إرهابية. يقال أن سبب القبض عليه هو عمل فيلم للجزيرة الوثائقية عن ثلاثي أضواء المسرح - غير مصرح بالنشر - وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بشأنها قرار حتى الآن.

مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامو الوحدة القانونية بتقديم الدعم القانوني للصحفي، ومتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. آخر تطورات القضية: في 20 سبتمبر 2020، قررت الدائرة 1 جنایات (إرهاب) تأجيل نظر تجديد الحبس لجلسة 28 سبتمبر لحضور المتهم.

وفي 28 سبتمبر قررت الدائرة 5 جنایات (إرهاب) تجديد حبس المتهم لمدة 45 يومًا.

14- رقم القضية: (194 لسنة 2019) عمال شمال الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: رضا جمال.

المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة في 8 أكتوبر 2018, عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم", والبالغ عددهم 45 صحفياً, بفصلهم تعسفياً من قبل إدارة الجريدة. ترجع وقائع الأزمة إلى أنه في غضون عام 2018 توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة, لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 31 أغسطس 2014, وهو ما يعد إجراء غير قانوني, حيث يتطلب الأمر إبلاغ نقابة الصحفيين والعمالين - مسبقاً - بقرار إغلاق المؤسسة لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولى عمال شمال الجيزة, المنعقدة بمحكمة الجيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية, حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم شكوى في مكتب العمل بواقعة الفصل, ومن ثم قام مكتب العمل بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة, ويتم حضور جلسات نظر الدعوى وتقديم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 21 سبتمبر قررت الدائرة الأولى عمال شمال الجيزة تأجيل القضية إلى جلسة 21 ديسمبر لورود التقرير.

15- رقم القضية: (1718 لسنة 2019) عمال كلي جنوب الجيزة.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: نصر عبد الله عبد الكريم.

المهنة بالتفصيل: مخرج صحفي بجريدة العالم اليوم.

نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة في 8 أكتوبر 2018، عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم"، والبالغ عددهم 45 صحفياً، بفصلهم تعسفاً من قبل إدارة الجريدة. ترجع وقائع الأزمة إلى أنه في غضون عام 2018 توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يعد إجراء غير قانوني، حيث يتطلب الأمر إبلاغ نقابة الصحفيين والعمالين - مسبقاً - بقرار إغلاق المؤسسة لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 3 عمال كلي جنوب جيزة.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم شكوى في مكتب العمل بواقعة الفصل وعلى ذلك قام مكتب العمل بإحالة القضية الي المحكمة المختصة، ويتم حضور جلسات الدعوى وكذلك جلسات مكتب الخبراء وتقديم الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 21 سبتمبر 2020 قرر مكتب خبراء شمال الجيزة تأجيل جلسة الخبراء إدارياً إلى جلسة 14 أكتوبر 2020 للسابق وهو/ لتقديم المستندات والمذكرات.

16- رقم القضية: (1365 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.
المهنة بالتفصيل: مدير مراسلي مكتب 'الجزيرة' بالقاهرة سابقاً.
نوع جهة العمل: قناة إخبارية أجنبية.

الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات, بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطياً (المعروف بسجن طرة).

تفاصيل القضية: بتاريخ 21 ديسمبر 2016, قُبض على الصحفي محمود حسين جمعة, وتم عرضه على ذمة القضية 1152 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا, حيث وُجِّهت له إتهامات بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة, وظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة هذه القضية, حتى جاء قرار محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, في 21 مايو 2019, باستبدال حبسه الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية, وانتقل الصحفي من السجن المودع به إلى قسم الشرطة, لاستكمال إجراءات إخلاء سبيله, إلا أنه فُوجئ بعرضه مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا, بتاريخ 25 مايو 2019, على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1365 لسنة 2019, والتي يواجه بها ذات الاتهامات التي نُسبت إليه بالقضية الأولى, وحتى الآن ما زال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي, ويقوم بالحضور منذ أولى جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

آخر تطورات القضية: في 25 سبتمبر 2020, قررت الدائرة 2 جنابات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة تأجيل نظر جلسة تجديد الحبس إلى جلسة 7 أكتوبر لحضور المتهم.

17- رقم القضية: (1898 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الأعصر.
المهنة بالتفصيل: صحفي حر.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ 4 فبراير 2018، ألقت قوات الأمن القبض على "الأعصر" من سيارة أجرة كان يستقلها بمحيط منطقة شارع فيصل، ثم ظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، في 15 فبراير 2018، وخضع للتحقيق على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، ثم استكملت نيابة أمن الدولة العليا التحقيقات معه، بتاريخ 21 فبراير 2018، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً، على ذمة التحقيقات، وبتاريخ 7 مايو 2020، قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيله بضمان محل إقامته، وأثناء إنهاء إجراءات إخلاء سبيله بقسم الفيوم، تمت إعادة تدويره، وظهر بنيابة أمن الدولة، بتاريخ 9 مايو 2020، على ذمة قضية جديدة، وهي القضية رقم 1898 لسنة 2019، وخضع للتحقيق، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً، على ذمة التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الترويج لارتكاب جرائم إرهابية.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم تجديد حبسه أمامها.

مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامو الوحدة القانونية بتقديم الدعم القانوني للصحفي وبمتابعة وحضور جلسات تجديد الحبس بنيابة أمن الدولة، ثم جلسات تجديد الحبس بمحكمة الجنايات. آخر تطورات القضية: في 29 سبتمبر 2020 قررت الدائرة 5 جنايات (إرهاب) تجديد حبس الصحفي لمدة 45 يوم.

18- رقم القضية: (1898 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.

اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: معتز ودنان.

المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع هاف بوست عربي.

نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.

الموقف القانوني: محبوس احتياطياً على ذمة التحقيقات.

تفاصيل القضية: بعد أن قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل معتز ودنان، بضمان محل إقامته، في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، وأثناء استكمال إجراءات إخلاء سبيله، فوجئ محامي المرصد بتاريخ 9 مايو 2020 بالتحقيق مع 'ودنان'، بتهمة الترويج لارتكاب أعمال إرهابية، تم إعادة تدويره وظهر بنيابة أمن الدولة بتاريخ 9 مايو 2020 على ذمة قضية جديدة، وهي القضية رقم 1898 لسنة 2019، وخُضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الترويج لارتكاب جرائم إرهابية.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم تجديد حبسه أمامها.

مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامي "المرصد" بالحضور مع الصحفي منذ أول جلسة تجديد، وتقديم الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم الطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه. آخر تطورات القضية: في 29 سبتمبر 2020، قررت الدائرة الخامسة جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة تجديد حبسه 45 يوماً على ذمة التحقيقات.

ثالثاً: تصنيف القضايا وفقاً لنوع القضية:



يُمكن تصنيف القضايا السابقة وفقاً لنوع القضية، فنجد أن قضايا الفصل التعسفي قد احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبة القضايا حوالي 50% من إجمالي القضايا بواقع 9 قضايا، وبالمرتبة الثانية؛ جاءت قضايا الانضمام لجماعة أسست على خلاف القانون، وبث ونشر أخبار كاذبة بنسبة بلغت 27.77%، بواقع 5 قضايا، وفي المرتبة الثالثة جاءت قضايا الترويج لارتكاب جرائم إرهابية بنسبة 11.11% بواقع قضيتين، وفي المرتبة الرابعة جاءت قضايا احتساب الفترة التأمينية عن العمل الصحفي بالتساوي مع قضايا عرض أمر الفصل بنسبة بلغت 5.5% لكل منهما بواقع قضية لكل منهما.

رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية:

5
دوائر العمال



5
دوائر جنايات الإرهاب



2
نيابة أمن الدولة العليا



4
مكتب الخبراء



2
دوائر استئناف عالي عمال



جاءت بالمرتبة الأولى دوائر جنايات الإرهاب بالتساوي مع دوائر العمال بنسبة 27.77% لكل منهما بواقع 5 قضايا لكل منهما، وفي المرتبة الثانية جاء مكتب الخبراء والتي نظر 4 قضايا بنسبة 22.22%، وفي المرتبة الثالثة جاءت نيابة أمن الدولة العليا واستئناف عالي عمال بواقع قضيتين لكل منهما بنسبة حوالي 11.11% لكل منهما.

خامسًا: تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة:



ملاحظة: هناك عدد من القضايا ضُدر فيها أكثر من قرار خلال شهر سبتمبر، وهو ما يُفسر أن عدد القرارات أكثر من عدد القضايا الموجودة، لذا وجب التنويه..

جاءت قرارات تأجيل نظر القضايا في المرتبة الأولى بواقع 13 قرار بنسبة بلغت 65% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثانية جاءت قرارات تجديد الحبس على ذمة القضايا بنسبة 30% بواقع 6 قرارات، وفي المرتبة الثالثة جاء قرار إقفال المناقشة في مكتب الخبراء وانتظار ورود التقرير إلى المحكمة بنسبة 5% بواقع قرار واحد.

وختامًا؛ فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني بمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام"، خلال شهر سبتمبر 2020، ويؤكد المرصد على استمراريته في دعم الصحفيين والإعلاميين، الذين يتعرضون لانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام، كما يؤكد على أنه مُتاح دائمًا، لكل من يرغب في استشارة قانونية، تتعلق بحقوقه كصحفي أو إعلامي، وسيظل "المرصد المصري للصحافة والإعلام" مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.



المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

“المرصد المصري للصحافة والإعلام”

مؤسسة مجتمع مدني مصريه تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ “المؤسسة” من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف “المؤسسة” إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل “المرصد” عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم “المؤسسة” الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم “المؤسسة” بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.